دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، العدد 3، 2019

الحماية البريطانية على البحرين 1820–1971
دراسة تاريخية تحليلية

رؤوف عبد الله محمد الشريفين*

ملخص

تبحث هذه الدراسة في الحماية البريطانية على البحرين، تحديدًا اتفاقية عام 1880م، وأثر تلك الحماية على مملكة البحرين، وما شهدته من تغيرات سياسية واقتصادية، ومدى التأخر في النهوض بالاقتصاد الوطني البحريني، بالإضافة إلى أثر تلك المعاهدة في النهضة العلمية التي شهدتها البحرين، وقد تتبعت الدراسة الاتفاقيات والمعاهدات البريطانية البحرينية حتى نالت البحرين استقلالها عام 1971م، لا سيما أن آل خليفة حكام البحرين كانوا جزءًا من مشايخ الخليج العربي الذي أبرمت معه بريطانيا اتفاقيات حدَّت من سلطاتهم ونفوذهم، وجعلتهم تحت الحماية البريطانية حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

الكلمات الدالة: الحماية البريطانية، البحرين، بريطانيا، الخليج العربي.

المقدمة

تعدّ البحرين بموقعها المتميز على خط التجارة العالمي قديمًا، ومركزها الاستراتيجي كمراقب مهم في الخليج العربي في العصر الحديث، منطقة مهمة في قراءة التاريخ القديم والحديث، وخاصة عند معرفة أن الاسم كان سابقًا يطلق على الامتداد الساحلي للخليج العربي من الكويت شمالاً وصولًا إلى ساحل عُمان في الجنوب، لا بل وتضم ضمن نطاقها المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية حاليًا، بالإضافة إلى دولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، كل ذلك بدأ ينتهي ويقتصر على مملكة البحرين في الوقت الذي خضعت فيه المنطقة للحماية البريطانية، لذا فقد رأى الباحث تتبع تلك الحماية تاريخياً للوقوف على أسبابها، ومدتها ثم النتائج المترتبة على هذه الحماية، وقد كان من الصعوبة بمكان الحصول على مصادر عن الموضوع سوى تلك الوثائق الصادرة عن بريطانيا، التي تتواجد بين دفات الكتب المختلفة، إذ لا تزال مشكلة المصادر مشكلة قائمة في منطقة الخليج بالنظر لانعدام عادات التدوين المنتظم السابق من ناحية، ولتباطؤ المؤرخين المحليين في تدوين رؤاهم عن الفترات السابقة أو حتى القيام بدور تجميعي لتلك المراحل. ويبرز بنحو خاص مسألة تسجيل التراث الشفهي للأعداد المتناقصة من الناس الذي سمعوا ممن عاش في تلك الأيام. ومن هنا فقد رأى الباحث أن يتناول البحث في عدة عناوين رئيسة، هي:

1. البحرين تاريخيًا (التسمية، حكم آل خليفة).
2. التقارب البريطاني البحريني.
   1.2. اتفاقيات التقارب.
   2.2. أثر الخلافات الداخلية في التقارب البريطاني البحريني.
3. اتفاقية الحماية البريطانية البحرينية.
   1.3. المدة الزمنية.
   2.3. نص الاتفاقية.
   3.3. التعليق على الاتفاقية.
4. نتائج الحماية البريطانية على البحرين.

* وزارة التربية والتعليم، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/1/9، وتاريخ قبوله 2019/4/18.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

1. البحرين تاريخيًا:

كانت البحرين منذ فجر التاريخ مهداً لحضارات عريقة تأثرت بها وتفاعلت معها، وهي تعدّ أهم جزر الخليج العربى وأشهرها، حيث ترتكز على شط اللؤلؤ العظيم، الذي يتألف من تكوينات جيرية من الشعاب المرجانية (متولي، 1975: 298). هذا الموقع الجغرافي المتميز في قلب العالم القديم، جعلها على صلة بأغلب الحضارات القديمة، لا بل ودولة الإسلام في حقبها المختلفة انطلاقًا من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وصولًا إلى الدولة العثمانية (عبد الله وزين العابدين، 2009: 18) ، وكانت البحرين وما زالت مركزاً للتجارة الدولية مع كل من الهند والعراق منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، إذ عرفها الرومان كمركز رئيسي لصيد اللؤلؤ، وقد استمرت كأكبر مركز لصيده وتسويقه في منطقة الخليج العربي، إلى أن قل شأن هذا النشاط فجأة في القرن العشرين بسبب ظهور النفط، وظهور اللؤلؤ الصناعي، فعندما كان سوق اللؤلؤ في أوج ازدهاره، كانت البحرين أعظم دولة في العالم بالنسبة لدخل الفرد (متولي، 1975: 298).

تعدّ البحرين ذات تاريخ قديم وحضارة رائدة في منطقة الخليج العربي، حيث تقع في الخليج العربي بمساحة لا تزيد عن 749.63 كيلو متر مربع، وهي نقطة التقاء حضاري عبر التاريخ من سومر – مدينة وحضارة تاريخية تسمى السومرية، تقع فى بلاد ما بين النهرين، والسومريون أول من أوجد وطور الكتابة التي عرفت بعدئذ بالخط المسماري، وتعدّ مفتاح للتطور والتقدم في تاريخ الشرق الأدنى القديم – (كريمر، د.ت: 9)، في بلاد ما بين النهرين إلى مجان في عُمان وصولًا إلى بلاد السند، حيث عرفت كميناء حيوي على امتداد أزمنة التاريخ، ما أدى إلى جذب اهتمام كثير من القوى المحلية والإقليمية ابتداء من (العيونيين وهم أحد الأسر التي حكمت منطقة الأحساء والقطيف والبحرين في شرق الجزيرة العربية ما بين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين. تنتسب إلى قبيلة بني عبدالقيس الربعية، واستولوا على البلاد من القرامطة بمساعدة من السلاجقة سنة 467 هـ (1076 م)، وسقطت دولتهم على يد العصفوريين العقيليين من قبيلة هوازن المضرية سنة 1253 م (خليل، 2006: 86) ، ثانيًا العصفوريين وهي إمارة قامت على يد الشيخ عصفور بن راشد في منطقة الإحساء سنة 1223، وامتد نفوذها للبحرين سنة 1238 (شاكر، 2003: 157) ، الجبور الذين يرجع نسبهم إلى عامر بن صعصعه من قيس عيلان من هوازن العدنانية، وهم بالأصل من إقليم نجد، حكموا الإحساء عام 1417 (خليل، 2006: 436)، العتوب وهو حلف يضم بطونًا وأفخاذًا تنتمي لعدة قبائل عربية هاجرت من نجد واستقرت في ضفاف الخليج العربي، وأقدم ذكر للعنوب ورد في (لؤلؤتي البحرين) ليوسف بن أحمد الدرازي ت 1186هـ/ 1772م، حيث أورد ذكرهم في حوادث سنة 1112هـ/ 1700 (أبو الحسين، 1983: 5)) كقوى محلية، و(فارس، نجد، عُمان، البرتغال، بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأميركية) (محمد وبشير، 2009: 27).

كان اصطلاح كلمة البحرين في وقت ما يشمل قطر، والقطيف، والأحساء إلى جانب جزر أرخبيل البحرين، لكن البداية الحقيقية للبحرين كانت ما قبل الميلاد عندما سكنها الساميون، ثم عرفت مرة أخرى في عهد الإسكندر المقدوني – واحد من أشهر رجالات العالم القديم، تمكن من التوسع في بلدان العالم القديم لمساحة لم يصل إليها أحد من قبله، قضى على أعتى الإمبراطوريات، ووصل بفتوحاته إلى أماكن لم يصلها أحد من القادة اليونان من قبل، وكان كل ذلك بفضل ما امتلكه من إمكانات عسكرية وسمات قيادية وروح مغامرة وقوة بأس أهلته ليحقق كل هذه المنجزات – (الجنابي، 2015: 208) بعد قضائه على الإمبراطورية الفارسية، وعند ظهور الإسلام كانت البحرين تتمتع بقدر كبير من الاستقرار، والأمن، والرخاء في ظل التفاهُم الاجتماعي بين أبنائها على اختلاف أجناسهم وعقائدهم، وقد أعطاهم ذلك قدراً من التسامح الفكري لا نظير له في أماكن عديدة أخرى من شبه الجزيرة العربية (موسى، د. ت: 183)، فتشير الروايات التاريخية إلى أن البحرين تقبلت الإسلام صلحًا ودون قتال، وأعادها أبو بكر إلى حاضنة الإسلام في حروب الردة التي وقعت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي عهد عثمان بن عفان تبعت البحرين للبصرة؛ الأمر الذي وثق صلتها بسواد العراق لاحقًا وبقيت على هذا الحال طوال العصر الأموي، وفي العصر العباسي استقرت الأحوال في البحرين أكثر من العصر الأموي حيث كانت مسرحاً لأحداث الخوارج، توالت السيطرة الإسلامية على البحرين مع اختلاف شخص الحاكم وأسرته واستمرت بذلك إلى أن جاء زمن العتوب (شاكر، 2003: 108).

عندما بدأت سفن الاستعمار الأوربي تجوب سواحل الخليج العربي، احتل البرتغاليون البحرين للفترة من 1521 م إلى 1602 م. ثم استولى عليها بعد ذلك أحد رعايا شاه فارس، وأصبح الفرس يبسطون نفوذهم على البحرين لفترات متقطعة عن طريق حكام من العرب كانوا يحكمون البلاد فعلاً، عدا أنهم كانوا يتبعون دولة الفرس اسماً حتى عام 1783 م حيث استولى عليها العتوب الذين جاؤوا من الإحساء ومن قطر، فأصبحوا حكاماً مستقلين عن نفوذ دولة الفرس، ومن العتوب عائلة آل خليفة التي ما زالت تحكم البحرين حتى الآن (العزي، 1972: 107).

خارطة البحرين

الشكل رقم (1) خارطة البحرين (أطلس الأردن والعالم، 2016: 48)

1.1. التسمية:

بدأ تاريخ البحرين المُدوَّن في الألف الثالث قبل الميلاد بمملكة وُصفت بأنها (أرض الخلود)، ففي العام 2800 ق.م وحتى 232 ق.م عرفت باسم **(ديلمون)** وقد سكنها الساميون، حيث ورد اسمها في النصوص المسمارية العراقية (السومرية، الأكادية – لغة منسوبة إلى أكاد عاصمة الدولة الأكادية التي أسسها شاروكين نحو 2350 ق.م (مرعي، 2012: 8)؛ البابلية والآشورية) (ولفنسون، د. ت: 57)، وقد ظهرت كأكبر محتكر لتجارة النحاس في المنطقة، حيث قام أهلها بدور الوساطة بين واد السند وبلاد الرافدين، ثم ظهرت مرة أخرى باسم **(تايلوس)** من 323 ق.م حتى 200 م، عندما تمكن الاسكندر المقدوني من القضاء على الإمبراطورية الفارسية، فقد أرسل حملة عسكرية لاستكشاف الخليج العربي ومن ضمنها البحرين التي كانت مشهورة بلآلئها، ثم تبعه خلفاؤه السلوقيون – دولة تأسست على أنقاض إمبراطورية الاسكندر المقدوني، حيث تولى سلوقس الذي يعدّ مؤسس الدولة السلوقية ولاية بابل بالإضافة إلى مناطق أخرى – (اسماعيل، د. ت: 145) الذين أرسلوا جماعة لاستعمار الجزيرة؛ بغية التحكم في الشريان التجاري المائي، إذ استمرت اللغة والثقافة اليونانية في المنطقة حتى القرن الأول الميلادي (محمد وبشير، 2009: 66).

أما **(أورال)** فقد سُميت به ما بين 200–630 م، في الفترة التي حصلت فيها الهجرات العربية القحطانية (الأزد)، والعدنانية (تميم، وعبد قيس)، وقامت فيها الأحلاف القبلية والإمارات العربية، وقد عرفت باسم أورال نسبة إلى صنم كانت تعبده بني وائل (محمد وبشير، 2009: 68). وهي أيضا دلالة على أرخبيل الجزر الممتد من الكويت شمالًا إلى ساحل عُمان جنوبًا.

أما بالنسبة لاسم **(البحرين)** في المرحلة الإسلامية 630–750م، فهي مثنى بحر، للدلالة على وجود كتلتين مائيتين إحداهما مالحة والأخرى عذبة، أو للدلالة على الجزر، وأحيانًا كتلتين عذبتين، أو مالحتين، ثم تغيرت التسمية لتكون المجال المكاني للكيان السياسي (مملكة البحرين) منذ فصْلِها عن طريق بريطانيا عن توابعها في شبه جزيرة قطر، والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، وقد أطلق عليها في العصر الحديث وبتاريخ 2002/2/14م مملكة البحرين بعد تعديل دستورها الصادر عام 1973م، تتكون البحرين من 51 جزيرة أبرزها (المنامة، المحرق، الحد، ستره، عراد، أم النعسان، النبيه صالح، حوار) (محمد وبشير، 2009: 25).

حكم البحرين المنذر بن ساوى التميمي ت 11هـ/ 631م، فقد أسلمت البحرين وأهلها بإسلام حاكمها بعد خطاب النبي صلى الله عليه وسلم المُرسل مع العلاء بن الحضرمي ت 15هـ/ 635م سنة 630 م، وبالرغم من حروب الردة في عصر أبي بكر الصديق ت 14هـ/ 634م إلا أن قبيلة عبد قيس بقيت على إسلامها بقيادة علاء بن الحضرمي الذي كان واليًا عليها، وفي العصر الأموي أصبحت البحرين تابعة لإمارة البصرة، وفي العصر العباسي 750–1258م خضعت البحرين لسلطة الخليفة في بغداد، ثم ما لبثت أن فقدت سيطرتها على بعض الأقاليم التي استبد ولاتها وأسسوا لهم دويلات مستقلة (محمد وبشير، 2009: 69).

2.1. حكم آل خليفة للبحرين:

نزح آل خليفة من موطنهم الأصلي في الهدار في منطقة الأفلاج جنوب نجد، وتوجهوا صوب مناطق الخليج العربي الساحلية، وكان آل خليفة قد غادروا الكويت بعد خلاف نشب بينهم وبين أبناء عمومتهم آل الصباح تجاه البحرين التي كانت تحت حكم آل مذكور من قبيلة المطاريش، ولم يسمح لهم آل مذكور بالقدوم إلى البحرين فاتجهوا صوب الزبارة في قطر، أسس الشيخ محمد بن خليفة (عاش في الكويت فترة من الزمن ثم انتقل إلى الزبارة سنة 1176هـ/ 1762م، وبنا قلعة فيها سماها (صبحا)، له من الأبناء أحمد، ومقرن، ابراهيم، وعلي، توفي سنة 1186هـ/ 1772م (أبو الحسين، 1983: 10)) حكم آل خليفة فى الزبارة، وبعد وفاته عام 1772م خلفه من بعده ابنه الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (ولد بالكويت في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي وانتقل مع والده على رأس الأسرة إلى قطر عام (1175هـ/1762م) حيث أسسوا الزبارة , جده الشيخ خليفة هو رأس الأسرة الخليفية ويعدّ الشيخ أحمد الفاتح المؤسس لإمارة البحرين والمثبت الحقيقي لحكم آل خليفة في الجزيرة البحرينية (أبو الحسين، 1983: 15)) الذي تقدم في شهر تموز من العام 1783م إلى جزيرة البحرين، وبعد عدة محاولات استطاع طرد والي فارس العربي الذي وضعه الفرس بعد أن اخرجوا البرتغاليين من البلاد عام 1622م، ليصبح الشيخ أحمد آل خليفة الملقب بأحمد الفاتح في العام 1783م حاكمًا للزبارة والبحرين فى آن واحد، كان الشيخ أحمد الفاتح يمضى الصيف فى البحرين وباقى العام فى الزبارة حتى توفي عام 1794م ودفن بالمنامة، خلفه من بعده ابنه سلمان الذي اختار الرفاع مكانًا لسكناه (الموسوعة العربية العالمية، 1999: 224)، ليتبعه بعد ذلك شيوخ آل خليفة حتى يومنا هذا (الزياني، 1973: 45).

توفي الشيخ سلمان عام 1820م وخلفه أخوه الشيخ عبد الله بن أحمد ليتعرض للأطماع السعودية والعُمانية التي حاول تفاديها

بدفع الأتاوات (الجزية)، بالإضافة إلى تمرد أبنائه الثلاثة مع ابن أخيه الذين غادروا إلى قطر عام 1834م، أرسل الشيخ عبد الله حفيد أخيه محمد بن خليفة لمقاتلة أبنائه المتمردين، وانتصر عليهم في معركة الحويلة (مدينة أثرية تقع في شمال قطر، كانت تعد في القرن الثامن عشر أكبر مدينة على السواحل القطرية، حكمتها أسرة آل مسلم التي تنتمي إلى آل حميد من بني خالد حكام الاحساء (التاجر، 1994: 121))، لكن هذا النصر لم يكن ما أراده الشيخ عبد الله فقد انقلب الشيخ محمد بن خليفة على عمه وحاصره بالمحرق، مما أدى إلى استنجاد الشيخ عبد الله بالقبائل العربية، والتقى الجمعان في معركة (الناصفة) (شاكر، 2000: 310) فانتصر عبد الله وفر محمد إلى قطر مستنجداً بالقبائل العربية (البن علي، النعيم، بوكواره) ليتقابل الجمعان مرة أخرى في الرفاع وانتصر بذلك محمد بن خليفة على عمه في معركة (الحنينية) (التاجر، 1994: 124)، وانهزم الشيخ عبد الله إلى فارس عام 1843م (الزياني، 1973: 53).

بعد ذلك عقدت اتفاقية عام 1868م التي أوصت بعدم عودة الشيخ محمد إلى البحرين بعد ذهابه إلى الكويت ليستلم بعده أخوه الشيخ علي بن خليفة الحُكم منذ عام 1867م، ولم تستقر الأمور للشيخ محمد مرّة أخرى وسجن في قلعة (أبو ماهر) على يد أبناء عمه الثائرين، ثم تولى الحكم محمد بن عبد الله ابن عم محمد بن خليفة الذي واجه تحالفًا أسريًا جديدًا تمثل في أبناء علي بن خليفة المقتول، ومحمد بن خليفة المسجون، فتدخلت بريطانيا وعزلت محمد بن عبد الله ونصبت الشيخ عيسى بن علي عام 1869م الذي حكم مدة تزيد على نصف قرن مستفيداً من علاقته ببريطانيا في مجابهة المد العثماني منذ عام 1870م. وفي عام 1897م وفي مهرجان عام جعل الشيخ عيسى ابنه حمد وليًا للعهد، دام حكم الشيخ عيسى حوالي 63 عامًا ليتنازل عن العرش بناءً على أوامر المستشار البريطاني عام 1923م الذي رفضه البحرينيين وليعدّوا الشيخ حمد بن عيسى نائباً للحاكم حتى وفاة الشيخ عيسى عام 1932م (Rosemary, 1998; 98).

تولى الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة الحكم في البحرين عام 1923م، وفي العام 1926م عُين أول مستشار للحكومة وهو شارلز بلجريف Charles Belgrave (ولد عام 1894م، درس العربية بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن، عمل بمنصب مستشار خاص ومستشار للشؤون المالية لحاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى عام 1926م، ثم مستشارًا للحكومة البحرينية عام 1933م حتى عام 1956م (بلجريف، د.ت: 4)) نتيجة مواجهة المعتمد البريطاني بيلي Belle لأحداث عام 1919م المتمثلة بوقوف الحركة الوطنية –التي ظهرت نتيجة نمو الشعور الوطني في البحرين بشكل تدريجي بعد فتح المدارس العصرية الحديثة، إذ ظهرت في البحرين طبقة متعلمة مثقفة كان أغلب أفرادها من أبناء التجار والأغنياء الذين سافروا خارج البحرين مع الرحلات التجارية وغيرها، لذا فقد ظهر نوع من التذمر ضد السيادة الأجنبية خاصةً في الناحية الاقتصادية (الموسوعة، 1999: 228) ضد تطبيق القوانين المدنية والجنائية في البحرين بعنف شديد، فقد ثارت البلاد متمثلة بالحركة الوطنية ضد هذه القوانين، وقد تم هذا التعيين من البريطانيين كبداية لصفحة جديدة من العلاقات بين البلدين. تركزت السلطة في يد بلجريف فأصبح مشرفًا عامًا على جميع الدوائر كالصحة والمعرفة والأشغال والمساحة والجمارك والبلديات والحدائق، بالإضافة إلى كونه كومندان للشرطة ورئيسًا للقضاة، استمر بلجريف قرابة 30 سنة ليستمر حتى زمن الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى بعد وفاة والده عام 1942م.

بعد وفاة الشيخ حمد بن عيسى بن علي تولى الحكم نجله سلمان الذي احتفل بعيد جلوسه في 1942/4/6م، واستمر حكمه حتى وفاته بتاريخ 1961/11/2م، وقد عُرف عنه ميله الكبير للعمل الجاد وولعه بإدخال عناصر الحضارة الغربية والاستفادة منها في سبل تطوير البلاد، والمطالع للصحف التي صدرت في عهده يرى أنه دأب طوال عهده على متابعة التقدم والعمران في العالم وتحويلها إلى البحرين، حيث تشهد البحرين في عهده افتتاح المشاريع الكبيرة التي لا زال بعضها يشهد على الدقة والاهتمام اللذان روعيا في تأسيسها، فكان يتابع المشاريع ويفتتحها بنفسه ويشرف ويدقق على كل كبيرة وصغيرة فيها. تولى بعده الحكم الشيخ عيسى بن سلمان نجل الشيخ سلمان بعد أن كان وليًا للعهد منذ 1957م، ليصبح الحاكم للبحرين بتاريخ 1961/11/2م، وليستمر في الحكم حتى وفاته في 1999/3/6م، بعد حكم دام 38 سنة شهدت فيها تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، حيث حصلت البحرين على استقلالها من المملكة المتحدة في 15 أغسطس 1971م، وتم تغيير لقب حاكم البحرين إلى أمير الدولة، وعين أخاه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسًا للحكومة، ومن ثم انضمت البحرين إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. توفي الشيخ عيسى بن سلمان وتولى الحكم بعده أكبر أبنائه الملك حمد بن عيسى آل خليفة، الذي نصب نفسه ملكاً على البحرين عام 2002م، وأصبح يتمتع بسلطات تنفيذية أوسع تشمل تعيين رئيس الوزراء ووزرائه، وقائد الجيش، وتولي رئاسة مجلس القضاء الأعلى، وتعيين نصف المجلس الوطني البحريني وهو مجلس الشورى البحريني، وصلاحية حل النصف الآخر؛ وهو مجلس النواب البحريني المنتخب (انظر ملحق رقم 2، قائمة حكام آل خليفة).

2. التقارب البريطاني البحريني منذ 1816م.

بدأ النفوذ الأوروبى على البحرين فى القرن السادس عشر الميلادي بما يسمى ب(التاريخ الحديث)، حيث يعدّ القرن السادس عشر مقدمة أساسية لفهم تطورات المرحلة اللاحقة، إذ كانت السفن البرتغالية على مشارف مياه الخليج عندما كانت قوى الخليج تمر بضعف وصراع داخلي بين الهرمزيين – نسبة إلى سكان المنطقة المحيطة بهرمز – والجبور، الأمر الذي ساعد البرتغاليين لتوسيع نفوذهم في منطقة الخليج، حيث عَبَرَ القائد البرتغالي افونسو دلبو كيرك Afonso de Albuquerque (ولد عام 1453م وتوفي عام 1515م، قائد بحري وسياسي برتغالي، عمل نائب حاكم الهند البرتغالية (السلمان، 2002: 145)) عام 1514م البحرين على أثر ثراء مغاصاتها باللؤلؤ (محمد وبشير، 2009: 85)، تلاها ثلاث حملات في الأعوام 1520م، 1521م، 1529م بقيادة جومز دي سوتو مايور Gómez de Sotomayo، وانطونيو كوريا Antonio Correia (ولد عام 1487 وتوفي عام 1566م، قائد برتغالي احتل البحرين سنة 1521م (السلمان، 2002: 291))، وسيماو دا كونها Simão da Cunha (قائد الحملة التأديبية لثورة البحرين الثانية عام 1529م، وقد انتهت هذه الحملة بما يشبه الكارثة للجيش البرتغالي الذي مات أكثره، حتى أن داكونها لفي حتفه في العودة وقبل وصوله إلى هرمز (السلمان، 2002: 310))على التوالي (القيسى، 2009)، ليستمر الحكم البرتغالي للبحرين حتى عام 1602م، عندما طُرد البرتغاليون من البحرين على يد الهرامزة بقيادة ركن الدين مسعود شقيق وزير هرمز، الذي اغتال الحاكم البحريني الهرمزي المُعين من قبل البرتغال (محمد وبشير، 2009: 103)، ولتبقى البحرين في صراع دولي (بريطانيا، هولندا، فرنسا)، وإقليمي (العثمانيون، اليعاربة فى عُمان، الدولة الصفوية) حيث شهدت المنطقة فراغًا سياسيًا دفع القبائل العربية إلى المبادرة بملء هذا الفراغ، ليحكم البحرين (الهولة، وهم جماعة من العرب سكنوا دولة البحرين وقطر والإحساء وساحل عمان ودولة الكويت، وقد استقروا على الساحل الشرقي للخليج العربي ثم انتقلوا إلى الساحل الغربي للخليج (حاتم، 1997: 11)) عام 1718م حتى عام 1736م، ومن بعده آل مذكور حتى عام 1783م، عندما قدم إليها آل خليفة (محمد وبشير، 2009: 104).

اتجه اهتمام بريطانيا بالسيطرة على الخليج العربي لما يمثله من أهمية إستراتيجية للوجود البريطاني في الشرق، حيث تأمين الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها فى شبه القارة الهندية، لذا عمدت إلى إنشاء مركز لها فى الخليج بالاستناد إلى دوافع مختلفة، تمثلت أولها بالدوافع الاقتصادية؛ لتصريف بضائعها في المنطقة فاقترحت عام 1700م أن يكون مركز الشركة الهندية الشرقية في البحرين؛ أملًا في مراقبة الخليج بأكمله، ثم أعيد طرح الموضوع مرة أخرى عام 1750م بعد الاعتداء الفارسي على دار المقيم البريطاني في أصفهان، وهذه المرة كانت الدوافع: قربها من مغاصات اللؤلؤ، ثم تحصيناتها الطبيعية التي تتمتع بها الجزيرة، ثم وجود قلعة يحيط بها خندق عميق، وبالرغم من هذه المغريات لم يوافق على نقل المقر إلى البحرين لكنهم وافقوا على تأسيس مقر تجاري فيها (الزياني، 1973: 146). وثانيها الدوافع السياسية المتمثلة بترسيخ الوجود البريطاني لمواجهة الهيمنة العثمانية على الطرق التجارية عبر البحر الأحمر، ومن ثم قطع الطريق على القوى الأوروبية الأخرى (هولندا، روسيا، فرنسا) من التغلغل في الخليج، والحصول على امتيازات اقتصادية أو عسكرية (الزياني، 1973: 148).

استحدث منصب المستشار السياسي البريطاني عام 1919م بعد حصول أول اضطرابات وطنية في البحرين، وأصبح يمارس دور الحاكم العسكري لمدة خمسة أعوام 1921–1926م، وقد شغل هذا المنصب بيلي، ثم كثرت الشكاوى ضده وعزل وعُيِّن تشارلز بلجريف مستشارًا للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة من عام 1926 حتى عام 1956م، وكانت أعماله تتمثل بتسجيل الأراضي، وجمع الضرائب، وفض الخلافات التجارية، وتسيير الشؤون الداخلية (محمد وبشير، 2009: 172). بقي بلجريف يمارس صلاحياته الممنوحة له من قبل الشيخ حمد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أعقب هذه المرحلة نموًا في الوعي السياسي والقومي في البحرين تمثل في ظهور العديد من الأندية الرياضية والثقافية، بالإضافة إلى المؤسسات الشعبية التي أخذت تعبر عن رأي الشعب مما أدى إلى تطور الحركة الصحفية في البحرين وانتشار فكرة الاستقلال بين الصحف والمجلات، ومن أبرز هذه الصحف والمجلات في ذلك الوقت؛ صوت البحرين، الميزان، القافلة، الوطن، الخميلة. أدى ذلك إلى تأسيس الهيئة التنفيذية العليا التي تكونت من جميع أطياف الشعب البحريني سنة 1954م، حيث لعبت دورًا مهمًا بالعمل الوطني في البحرين فتحولت سنة 1956م إلى "هيئة الاتحاد الوطني"، وكانت أبرز مطالبها تتلخص بتشكيل مجلس تشريعي ونقابة للعمال، وإنهاء الاستغلال البريطاني لإنتاج النفط، وفى ذات العام وإبان العدوان الثلاثى على مصر استغلت بريطانيا أحداث العدوان وحلّت الهيئة ونفت أبرز زعمائها إلى الخارج (محمد وبشير، 2009: 177).

تراجع الدور البريطاني في الخليج العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأميركية نتيجة لعدة عوامل منها: المنافسة الشيوعية في أوروبا، تدهور الاقتصاد البريطاني ومحاولة تخفيض النفقات، تنامي الحركات الوطنية العربية

المطالبة بالاستقلال، ونتيجة لهذه العوامل أعلنت الحكومة البريطانية في كانون الثاني من العام 1968م عزمها الانسحاب من الخليج العربى فى فترة اقصاها عام 1971م (محمد وبشير، 2009: 182).

1.2. اتفاقيات التقارب:

بدأ التقارب الحقيقي لبريطانيا في البحرين مع غياب دولة مركزية قوية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، ووجود انقسامات قبلية (مذهبية وحزبية) وصراعات على السلطة في عُمان وساحلها، حيث أجبرت هذه الانقسامات القوى المحلية المتصارعة على الاستعانة بالقوى الخارجية من فرس وعثمانيين وبريطانيين (سنو، 1998: 4)، فقد استنجد شيخ البحرين سلمان بن أحمد بن محمد آل خليفة بالمقيم البريطاني مستر وليم بروس William Bruce (المقيم السياسي في بوشهر من 1808 إلى 1822م، وقد كان قبل ذلك ضابطًا بحريًا في أسطول شركة الهند الشرقية، وأرسل إلى الخليج للبحث عن إمكانية وجود مناجم للنحاس والكبريت على الساحل (الخليفة، 2002: 13)) عام 1815م لمساندته ضد مسقط، وحصل من خلاله على ضمان غير رسمي بالصداقة؛ مما شجعه على الوقوف بوجه إمام مسقط وتكبيده خسائر فادحة، وظهر أثر هذا الضمان فى عدم تدخل بريطانيا فى الصراع الدائر بين حكام آل خليفة أنفسهم في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر بين عبد الله ومحمد بن خليفة، وتكرر طلب التدخل من قبل الشيخ محمد بن خليفة ثلاث مرات في غضون عشرين سنة إلا أن المقيم البريطاني كان قد أهمل تلك المطالب، وانتهز الفرصة في إلحاق البحرين وضمها؛ دفاعًا عن السياسة التي وضعتها بريطانيا لنفسها (الحمداني، 2010: 59).

ويرى الحمداني أن رفض بريطانيا لم يكن سوى يقينها بأن مصالحها مضمونة في البحرين، بيد أنها حالما شعرت بأن هذه المصالح أصبحت مهددة من قبل العثمانيين فرضت معاهدة عام 1861م على البحرين، وبذكر الاتفاقيات لابد من العودة إلى الأساس لهذه الاتفاقيات وبداياتها، وهي كما يلي:

1. **معاهدة السلام البحري عام 1820م** (انظر ملحق رقم 1): وهي اتفاقية السلام الموقعة بتاريخ 1820/2/23م بين المقيم السياسي البريطاني مستر وليم بروس والشيخين سلمان وعبد الله بن أحمد آل خليفة، وجاءت على إثر الحملة البريطانية التي شنتها بريطانيا على القواسم في رأس الخيمة عام 1819م، حيث اتهمت بريطانيا البحرين بالتحالف مع القواسم، وأصدر بروس أمرًا بتعيين تومبسون Tombson ضابط ارتباط بين بريطانيا وسلطان عُمان، وطلب منه إعادة صياغة معاهدة السلام وتوقيعها من قبل جميع شيوخ الخليج بما فيهم البحرين (الرميحي، 1995: 31). نصت الاتفاقية على فرض ارتباط قانوني بين بريطانيا والبحرين ترك أثرًا سلبيًا على مصالح البحرين، وكان من أبرزها تفتيش السفن التجارية؛ بحجة البحث عن الرقيق، بالإضافة إلى مراقبة موانئ البحرين؛ بحجة منع أعمال القرصنة. وبذلك تعدّ هذه المعاهدة مانحة حق الحماية البريطانية، حيث أتاحت إبقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة في البحرين، وأضفت الصفة الشرعية للوجود العسكري فيها (محمد وبشير، 2009: 150).
2. **معاهدة 1861م:** حيث وُقعت بتاريخ 1861/5/21م بين المقيم السياسي البريطاني في البحرين فليكس جونز Felix Jones والشيخ محمد بن خليفة بعد رفع الشيخ عَلَمَي فارس والدولة العثمانية في البحرين، فقد اعتبرت بريطانيا هذا الإجراء مخالفة لمعاهدة 1820م، فتبنت بريطانيا سياسة إقصاء البحرين عن باقي القوى الإقليمية، ومنعها من التدخل في شؤون البحرين الداخلية، متهمة الشيخ بالتضييق على التجار الهنود بوصفهم رعايا بريطانيين، فحاصر جونز البحرين ولم يفك حصارها إلا بعد توقيع اتفاقية المعاهدة المذكورة التي أصبحت نقطة تحول في العلاقات البريطانية البحرينية، فحصلت من خلالها بريطانيا على امتيازات واسعة في البحرين، منها تنصيب المقيم السياسي البريطاني بالحكم في النزاعات التي تكون البحرين فيها طرفًا، بالإضافة إلى منحه حق الفصل في القضايا التي تقع في البحرين ويكون أحد أطرافها من الأجانب (محمد وبشير، 2009: 154).
3. **معاهدة 1868م:** وقعت هذه المعاهدة بتاريخ 1868/9/6م بين المقيم السياسي البريطاني في البحرين الميجور بيلي Belle والشيخ علي بن خليفة آل خليفة التي جاءت بعد محاصرة السفن البريطانية لقلعة أبو ماهر، وإحراق السفن في الميناء، وطلبت من الشيخ تسليم باقي السفن لبريطانيا، وذلك بسبب مخالفة الشيخ محمد بن خليفة لمعاهدة 1861م بمضايقة التجار الهنود، وشنه حملة لإخماد التمرد في شبه جزيرة قطر، فحاصرت بريطانيا البحرين؛ مما دفع الشيخ لمغادرة البحرين وتسليمها لأخيه علي بن خليفة الذي وقع المعاهدة التي منحت بريطانيا حق التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين وفق سند قانوني، وفصل شبه جزيرة قطر عن البحرين (محمد وبشير، 2009: 155).
4. **معاهدة 1880م:** التي تعدّ معاهدة الحماية التي نحن بصدد دراستها في البحث، التي جاء في بنودها:

أ- الامتناع عن الدخول في مفاوضات أو إبرام أي معاهدات مع أي دولة سوى بريطانيا.

ب- الامتناع عن إقامة وكالات دبلوماسية، أو قنصلية، أو محطات للفحم في البحرين مالم توافق الحكومة البريطانية.

ت- عدم تعيين أي وكيل لدولة أجنبية فى البحرين دون موافقة بريطانيا.

ث- الامتناع عن التنازل عن أي جزء من أرض البحرين، أو بيعها، أو رهنها لأي جهة خارجية سوى بريطانيا (محمد وبشير، 2009: 170).

5. **معاهدة 1892م:** نصت على عدم أحقية شيخ البحرين عيسى بالتنازل عن أي جزء من أرضه إلى أي جهة سوى بريطانيا، كما لا يحق له عقد أي اتفاق أو إقامة أي علاقة مع أي دولة أخرى دون علم بريطانيا، الأمر الذي يحد من تحركات شيخ البحرين، ويعطي بريطانيا أحقية انشاء مشاريع أو استئجار أي جزء في البحرين (حسين، 2009: 15).

6. **معاهدة 1893م:** أما هذه الاتفاقية فقد تعهد فيها شيخ البحرين بتحريم توريد السلاح إلى مشيخة الكويت، كما أنشأت بموجبها بريطانيا وكالة سياسية في البحرين بتاريخ 2/10 /1900م، التي أصبحت بدورها تابعة للمقيم البريطاني العام في الخليج العربي. كما تعهد بموجبها شيخ البحرين أنه في حال وجود النفط في بلاده فلن يستثمره بنفسه إلا بعد استشارة المستشار البريطاني فى البحرين (الموسوعة، 1999: 227).

واستمرت هذه الاتفاقيات والمعاهدات حتى نالت البحرين استقلالها عام 1971.

2.2. أثر الخلافات الداخلية في التقارب البحريني البريطاني.

تطلعت الدول المجاورة للبحرين مثل عُمان المتمثلة بسلطان مسقط، بالإضافة لبريطانيا للسيطرة على البحرين لما تحويه من ثروات طبيعية تمثلت في استخراج اللؤلؤ، الأمر الذي أدى إلى تدخل السعوديين لحماية الموقف، تبعه بعد ذلك والي محمد علي باشا على البحرين بعد وصوله إلى شواطئ الإحساء في المنطقة الشرقية للجزيرة العربية، الأمر الذي أدى ببريطانيا للتدخل والوقوف ضد القوات المصرية في الزحف نحو البحرين (الزياني، 1973: 46). هذا بالنسبة للخلافات الخارجية مع الجوار، أما بالنسبة للخلافات الداخلية فلم تهدأ الأحوال فى البحرين بعد معركة الحنينية فقد تشعبت الخلافات الأسرية خاصة مع أبناء عمه الشيخ عبد الله، والذي مهد الطريق للأطماع البريطانية، فقد حاولت أن تقحم نفسها في المشاكل الداخلية للشيخ، ثم ما لبثت أن اتخذت سياسة الاقتصار على الشؤون الخارجية بكسب المزيد من ثقة الشيخ، وإسدائه النصح عن طريق ممثلي الحماية البريطانية، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقيات بين عامي 1861-1892م. كانت من ضمنها اتفاقية عام 1868م (الزياني، 1973: 53).

ما لبث الشيخ محمد أن قام بهجوم على البحرين مستعينًا بأبناء عمه في دارين والقطيف عام 1869م، ليساعده في ذلك أهل البحرين بعد أن أثقل عليهم الشيخ علي بالضرائب؛ ليستطيع دفع الغرامة للمقيم السياسي البريطاني، واستطاع محمد أن ينتصر على أخيه علي وقتله من قبل بعض أتباعه (الزياني، 1973: 53-62)، تولى الحكم محمد بن عبد الله الذي واجه تحالفًا عدائيًا من أبناء عمومته؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل بريطانيا مرة أخرى فقامت بعزل محمد بن عبد الله وتنصيب الشيخ عيسى بن علي ليظهر التدخل البريطاني فى البحرين. كما ظهر تدخل آخر لبريطانيا عندما فصلت بريطانيا الزبارة عن البحرين لتبقى البحرين دولة مستقلة لوحدها وتحت الحماية البريطانية (الزياني، 1973: 53).

تتالت الأزمات على الشيخ عيسى في الأعوام 1904م، 1905م التي كانت نتيجة للخلاف بين الأجانب والرعايا البريطانيين، وغيرهم من المواطنين الأمر الذي أدى إلى دعم الموقف البريطاني بالرغم من اعتراض الشيخ عيسى، واعتبار هذا التدخل انتقاصًا من قيمته وسلطته الداخلية، لينتهي الأمر ببريطانيا إلى اتباع سياسة حذرة وحريصة مع شيخ البحرين، فاقتصرت السلطة البريطانية عملها على توجيه السياسة الخارجية للشيخ (الزياني، 1973: 53).

3.2. النفط والعلاقات البريطانية البحرينية.

أخذت حكومة الهند البريطانية عام 1914م تعهدًا من شيخ البحرين -على غرار تعهد شيخ الكويت بتاريخ 1913/10/27م- يقضي بعدم اعطاء امتياز لاستخراج النفط إلّا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية، وبالتالي فإن هذا التعهد يمنع اتباع القوى الأخرى من استغلال النفط فحسب، بل وبحرمان الرعايا الإنجليز الذين لا توافق عليهم الحكومة البريطانية، كما تعهد شيخ البحرين عيسى بن خليفة بأن لا يقوم باستغلال النفط بنفسه ودون موافقة الحكومة البريطانية. حصلت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil على امتياز التنقيب عن النفط في البحرين من شركة الخليج الشرقية Eastern Gulf التي نقبت في البحرين لمدة

عامين (عيسى، 2016: 361) ، فاعترضت الحكومة البريطانية كون الشركة أميركية، وأبرزت اتفاقيات 1880م و1892م، بالرغم من ذلك استطاعت الشركة تجاوز هذه العقبة بتسجيل الشركة في كندا تحت اسم "شركة نفط البحرين المحدودة" (بابكو)، حيث إنّ الشركات الكندية تتمتع بوضعية بريطانية تامة وفق إعلان بلفور بشأن مجموعة الكمونولث، الذي يعدّ أن الشركات الكندية تتمتع بوضعية بريطانية، فما كان وزارة المستعمرات البريطانية إلا أن تصادق على عمل هذه الشركة، ولم يكن احتجاج السلطات البريطانية إلا انطلاقًا من سياسة حجب المنطقة عن كل قوة أخرى (ابراهيم، 1981: 232). لم يكن النفط المكتشف إلا سببًا في تطور الاقتصاد البحريني، وحصول موظفي شركة بابكو على مصادر دخل عالية، وزيادة واسعة في ميزانية الادارة العامة والخدمات المحلية والصحية، مما أدى إلى تنفيذ المشاريع المختلفة في البحرين من رصف شوارع ومد شبكات المياه والكهرباء، وبناء الجسور، وتطور الخدمات الصحية، الأمر الذي عمل نهضة شاملة عند الشعب البحريني بدءًا من العقد الثالث من القرن العشرين (عيسى، 2016: 363).

3. اتفاقية الحماية البريطانية:

تعرف الحماية بأنها تولي الشؤون الدفاعية والخارجية لبلد ما، دون تعيين حاكم للشؤون الداخلية، ذلك أن الشعوب ترفض الاستعمار والاحتلال والانتداب، ولكنها قد تقبل بالحماية، علمًا بأن بريطانيا تختار نظام الحماية للدول الأقل أهمية بالنسبة إلى استراتيجيتها الخاصة بإمبراطوريتها، لذا فإن الحماية البريطانية للبحرين في الخطاب البريطاني تعني في دلالاتها الحقيقية ما يعنيه الاستعمار البريطاني للبحرين. كما كانت بريطانيا تفرض على البحرين وتلزمها بإتباع سياسات تخدم المصالح البريطانية، حيث تعدّ اتفاقية 1861م انتهازا للقطيعة الحاصلة بين بريطانيا والبحرين لترغم البحرين على توقيع هذه الاتفاقية (علي، 2015).

1.3. المدة الزمنية .

امتدت فترة الحماية البريطانية بين عامي 1820 – 1971، على إثر توقيع المعاهدة الأولى بين المقيم السياسي البريطاني مستر بروس والشيخين سلمان وعبد الله بن أحمد آل خليفة، وصولًا إلى استقلال دولة البحرين عام 1971م، وفي هذه الفترة وقعت مجموعة من الاتفاقيات منها: اتفاقية 1820 السالفة الذكر، ومعاهدة 1861م بالإضافة إلى معاهدة 1868م، وبالرغم أن هذه الاتفاقيات كانت في مجملها تعبر عن الحماية البريطانية للبحرين، إلا أن الاتفاقية الأولى نصت على فرض ارتباط قانوني بين بريطانيا والبحرين، وكان من أبرزها تفتيش السفن التجارية؛ بحجة البحث عن الرقيق، بالإضافة إلى مراقبة موانئ البحرين؛ بحجة منع أعمال القرصنة. أما بالنسبة للمعاهدة الثانية 1861م فحصلت من خلالها بريطانيا على امتيازات واسعة في البحرين، منها تنصيب المقيم السياسي البريطاني بالحكم في النزاعات. ثم تلتها معاهدة 1868م التي منحت بريطانيا حق التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين وفق سند قانوني، لكن كثيرًا من الباحثين من يعدّ اتفاقية عام 1880م هي اتفاقية الحماية الحقيقية التي عُقدت بتاريخ 1880/12/22م بين المقيم السياسي البريطاني والشيخ عيسى بن علي؛ نتيجة لخوف بريطانيا من اهتمام العثمانيين واليابان بمركز البحرين التجاري، تعهد الشيخ عيسى بمقتضاها بعدم إجراء أية مفاوضات أو توقيع أي اتفاقيات مع أي دولة دون موافقة بريطانيا، وعدم السماح بفتح وكالات دبلوماسية أو قنصلية لأي دولة دون موافقة بريطانيا، وبذلك أصبحت البحرين تحت الحماية البريطانية رسمياً (محمد وبشير، 2009: 156). وقد قدمت بريطانيا على إثر هذه الاتفاقية بتاريخ 1895/8/12م وبتاريخ 1895/8/22م مذكرتي احتجاج للسفير العثماني في بريطانيا تؤكد فيهما على الحماية البريطانية على البحرين، وتنفي من خلالها المزاعم العثمانية بالسيادة على الجزر (الزياني، 1973: 60).

2.3. نص المعاهدة.

نصت الاتفاقية المذكورة بامتناع البحرين عن الدخول في مفاوضات أو إجراء معاهدات من أي نوع مع أي دولة أو حكومة غير البريطانيين دون موافقة من الحكومة البريطانية، ورفض السماح لأي حكومة أخرى من البريطانيين بإنشاء وكالات دبلوماسية أو قنصلية أو مستودعات للفحم في أرض البحرين، إلا بموافقة الحكومة البريطانية أيضًا (انظر ملحق رقم3).

3.3. التعليق على الاتفاقية.

لم تكتف بريطانيا بفرض وجهة نظرها فيما يخص السياسة الخارجية للبحرين فحسب، بل كانت تفرض وجهة نظرها في الكثير

من القضايا الداخلية، فبعد ما يقارب مائة عام من العلاقات بين البلدين استطاعت بريطانيا أن تنفذ إلى الداخل البحريني في عشرينيات القرن العشرين، لتضغط باتجاه تنفيذ الإصلاحات الإدارية، ثم الدخول في قضايا الشأن الداخلي. إن أساس التدخلات البريطانية في الشأن الداخلي البحريني يرجع إلى توقيع معاهدة 1861م التي اعترفت فيها بريطانيا بالبحرين كبلد مستقل، ساعية لتحسين وضع الأجانب في البحرين الذين كانوا يشكون من سوء المعاملة، خاصة وأن بعض الأحداث التي حصلت معهم أوجدت خشية بريطانية من أن يكون ذلك منفذًا لتدخلات قوى خارجية منافسة (علي، 2015).

ومما يلاحظ على هذه الاتفاقية أن الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ألزم نفسه وألزم كذلك من يخلفه من شيوخ البحرين بالامتناع عن الدخول في مفاوضات أو إبرام معاهدات من أي نوع ومع أي دولة غير دولة بريطانيا. وتعهد الشيخ بمنع أي حكومة غير الحكومة البريطانية بإنشاء أية مشاريع أو استئجار أي جزء في البحرين بغير موافقة بريطانيا. بعد هذه الاتفاقية تم عقد اتفاقيتين أخريين عامي 1892م، 1893م التزم فيهما الشيخ بتحريم توريد السلاح مهما كان نوعه إلى مشيخة الكويت، وأنشأت بريطانيا بموجب الاتفاقيات وكالة سياسية لها في البحرين عام 1900م، وأصبحت تلك الوكالة السياسية البريطانية تابعة للمقيم البريطاني العام في الخليج العربي. وأبعد من ذلك فقد التزم الشيخ عيسى بتعهد للحكومة البريطانية يتم بمقتضاه أن يؤكد شيخ البحرين ويلتزم بأنه في حال احتمال وجود النفط في بلاده البحرين فإنه لن يستثمره بنفسه، وليس له الحق أن يفاتح أحدًا بخصوصه بدون الرجوع للمستشار البريطاني في البحرين ، وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية، ومثل هذه الاتفاقيات تبين لنا بوضوح كيف كبلت بريطانيا مشيخة البحرين، وتمكنت منها وسيطرت عليها.

وجدير بالذكر هنا أن بريطانيا كانت قد تدخلت في شؤون الفتنة الأهلية التي انتابت الحكم، ففرضت على حاكم البحرين الشيخ عيسى كل ما تريده، وفي المراحل الأخيرة من حياته طلب من بريطانيا أن يكون ابنه وولي عهده الشيخ حمد معاونًا ومساعدًا له في الأمور التي تنوب الحكومة؛ لأن فيه الكفاية والقدرة، وفي عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ألغت الحكومة البريطانية جميع المحاكم الوطنية في البحرين، وأقامت ديوانًا خاصًا للفصل في القضايا يتألف من الشيخ والمقيم البريطاني وتولى مديرون إنجليز شؤون الجمارك والزراعة والمواصلات، والصحة والأشغال في مشيخة البحرين، وبعد وفاة الشيخ عيسى بن حمد تولى الحكم من بعده ابنه الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، وظلت علاقة هذا الشيخ جيدة ببريطانيا، واستمر فى الحكم إلى أن توفي عام 1961م، وخلفه في حكم البحرين ابنه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وفي عام 1975م غادر المستشار البريطاني البحرين إلى بلاده بعد أن تنامت في البلاد حركة وطنية ضد الاستعمار البريطاني ، وبدأت البحرين تشق طريقها نحو الاستقلال الذي تم رسميًا في عهد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين عام 1971م (الموسوعة، 1999: 225).

4. نتائج الحماية البريطانية.

جاءت اتفاقية عام 1880 م من بين بريطانيا وشيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة لمواجهة المحاولات العثمانية المستمرة للسيطرة على البحرين، وبهذه الاتفاقية ارتبط الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ببريطانيا إلى الحد الذي بدأ يدفع عن البحرين الأخطار الخارجية في ظل استمرار توثيق العلاقات بين البلدين (فتوح، 1992: 236).

وفي ظل التحركات العثمانية المستمرة بعد عام 1880 م حيث طلبت الدولة العثمانية من الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين للاعتراف بالسيادة العثمانية، وتعلن من ناحيتها أن البحرين إقليم عثماني، وحيث طلب شاه فارس من بريطانيا الاعتراف بالسيادة الفارسية على البحرين، واستطاعت بريطانيا كذلك إفشال محاولات غزو البحرين دبرتها الدولة العثمانية انطلاقاً من مدينة الزبارة بشمال شبه جزيرة قطر، عام 1895 م، حيث استطاع الأسطول البريطاني تعطيب 40 سفينة من سفن الغزو وأسر 120 سفينة أخرى، كما رفض الشيخ عيسى بن علي آل خليفة بإيعاز من بريطانيا اقتراح بافتتاح مركز تابع للمكتب الصحي باستانبول في جزر البحرين عام 1897 م، كما رفضت الحكومة البريطانية أيضاً طلب الباب العالي أن يقدم كل ممثل للسياسة البريطانية في البحرين أوراق اعتماده له باستانبول (قطامي وكبيسي، 1999: 92).

وكنتيجة لوقوف بريطانيا أمام التهديدات العثمانية والفارسية، أصبحت علاقات الشيخ عيسى بن علي آل خليفة بالحكومة البريطانية العثمانية أوثق من أي وقت مضى، وازدهرت التجارة ازدهاراً غير عادي، حتى بلغت قيمتها عامي 1905/ 1906 م أكثر من ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، وكان قد تَمّ تعيين ضابط بريطاني مساعد للوكيل السياسي في البحرين عام 1900م، وفي عام 1904 م استبدل الوكيل السياسي هناك بممثل للحكومة البريطانية، وفي إطار هذه الظروف استمرت بريطانيا ترفض محاولات التدخل في الشؤون البحرينية من جانب كل من الدولة العثمانية وفارس عامي 1904–1905 م، بل ومحاولات كل من

ألمانيا وفرنسا الحصول على تسهيلات في أرض البحرين بالتفاهم مع الحكومة البريطانية (لوريمر، 1914: 500).

وقد تخلصت بريطانيا من المحاولات العثمانية للسيطرة على البحرين نهائياً بعقد اتفاقية بين الطرفين البريطاني والعثماني لتقسيم مناطق النفوذ في منطقة الخليج العربي، تلك الاتفاقية التي شملت البحرين وقطر والكويت والملاحة في شط العرب، حيث وقعت هذه الاتفاقية في 29 مايو 1913 م.

الخاتمة

فى نهاية هذا البحث، لا بد من القول بأهمية الخليج العربى عمومًا ومملكة البحرين خاصة، فقد كانت على مرّ التاريخ ذات أهمية كبيرة فى صناعة تاريخ المنطقة ككل، لا بل فى صناعة التاريخ القديم بسبب موقعها المتميز ومكانتها بين دول المنطقة، ثم إن الاتفاقيات البريطانية البحرينية وفرض الحماية على البحرين من قبل بريطانيا كان له دورٌ كبيرٌ فى الأحداث السياسية البحرينية، فأحيانًا كانت هذه الحماية لها جوانب ايجابية بإبعادها (البحرين) عن السيطرة العثمانية والفارسية والأطماع الأجنبية، بالإضافة إلى أطماع عُمان والسعوديين فيها، وغالبًا كانت لها جوانب سلبية من خلال سلب إرادة الحاكم البحرينى، وتصغير حجمها من خلال فصل شبه جزيرة قطر عنها، وعدم استطاعته التصرف بحرية، ومنع عقد اتفاقيات مع الدول الأخرى الأمر الذي جعل البحرين أسيرة الدولة البريطانية.

المصادر والمراجع

(1999م)، الموسوعة العربية العالمية، ط2، ج4، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.

(2016م)، أطلس الأردن والعالم، المركز الجغرافي الملكي الأردني.

ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، (1981م)، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899–1947م دراسة وثائقية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص232–233.

أبو الحسين، علي، (1983م)، مسيرة الخير والرخاء، ملحق مجلة القوة، ديسمبر.

أبو حسين، علي عبد الرحمن، (1997م)، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، مجلة الوثيقة، مجلد16، عدد31.

أبو حسين، علي، (2008م)، مقدمة عن تاريخ الوقائع الحربية في البحرين، مجلة الوثيقة، مجلد27، عدد53.

أبو حسين، علي، (2015م)، نبذة تاريخية عن تاريخ حكم آل خليفة، صحيفة الوسط، عدد 4551.

إسماعيل، مراد، (د.ت)، الدولة السلوقية تأسيسها وطبيعة تكوينها، جماعة دار العلوم، مجلد 16، عدد 33.

بلجريف، تشارلز، (د. ت)، يوميات بلجريف 1926–1957، مكتبة مؤمن قريش.

التاجر، محمد علي، (1994م)، عقد الآل في تاريخ أوال، تقديم: ابراهيم بشمي، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، البحرين.

الجنابي، قيس حاتم، (2015م)، الاسكندر المقدوني ومشروعه العالمي في بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 5، عدد، 1.

حاتم، محمد غريب، (1997م)، تاريخ عرب الهولة دراسة تاريخية وثائقية، ط1، دار الأمين، الجيزة.

حسين، رمله عبد الحميد، (2009م)، البحرين ما بين 1919–1939م دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، اشراف فتوح عبد المحسن الأخرش، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.

الحمداني، طارق نافع، (2010م)، البحرين في كتابات الرحالة الأوروبيين 1507–1914، ط1، بيت الوراق، بغداد.

الخترش، فتوح عبد المحسن، (1992م)، تاريخ البحرين السياسي 1753–1904 م، الكويت.

الخليفة، مي محمد، (2002م)، عبد الله بن أحمد محارب لم يهدأ ربع قرن من تاريخ البحرين السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

خليل، محمد محمود، (2006م)، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الرميحي، محمد غانم، (1995م)، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ط4، دار الجديد، بيروت.

الزياني، أمل إبراهيم، (1973م)، البحرين 1783–1973، بيروت.

السلمان، محمد حميد، (2002م)، الغزو البرتغالي للجنوب العربي والخليج في الفترة ما بين 1507–1525م، مركز زايد للتراث والتاريخ.

سليمان، عامر، (2005م)، اللغة الأكدية (الآشورية، البابلية)، دار ابن الأثير، جامعة الموصل.

سنو، عبد الرؤوف، (1998م)، اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي 1798–1916، (1998م)، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، مجلد 18، عدد 176.

شاكر، محمود، (2000م)، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.
شاكر، محمود، (2003م)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامه، عمان.
عبد الله، محمد أحمد، وزين العابدين، بشير، (2009م)، تاريخ البحرين الحديث 1500–2002، ط1، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين.
العزي، خالد، (1972م)، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد.
عيسى، حارث يوسف، (2016)، الأوضاع الاقتصادية في البحرين 1919–1939م دراسة تاريخية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، مجلد 2، عدد6.
القيسي، أنيس، (2009م)، صفحات من تاريخ الغزو البرتغالي للخليج العربي والبحر الأحمر في مطلع القرن السادس عشر، منتديات ستار تايمز.
الكبيسي، محمد قطامي محمد، (1999م)، البحرين في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة 1869–1923 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
كريمر، صمويل، (د.ت)، من ألواح سومر، ترجمة: طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد، مؤسسة الخانجي، القاهرة.
لوريمر ج. ج، (1914م)، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة مكتب ديوان أمير قطر، الدوحة.
متولي، محمد، (1975م)، حوض الخليج العربي، القاهرة، ج 1.
مرعي، عيد، (2012م)، اللسان الأكادي موجز في تاريخ اللغة الأكادية وقواعدها، وزارة الثقافة، دمشق.
موسى، محمد العزب، (د.ت)، صفحات من تاريخ البحرين، قصة الحضارة من ديلمون إلى التاريخ الحديث، البحرين.
ولفنسون، إسرائيل، (د.ت)، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، (د.ت).

https://ar.wikipedia/wiki/

Rosemary Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf State,Reading1998 2nd p.98.

British Protection in Bahrain 1820-1971, Historical and Analytical Study

Rauf Abdullah Moh'd Al-Shraiyfeen *

ABSTRACT

This study looks at the British protection in Bahrain, specifically 1880 agreement, and the effect of this protection on the kingdom of Bahrain as well as the political and economic changes that witnessed. In addition, how this protection delayed the advances on the Bahraini national economy, also the effect of this treaty on scientific renaissance, which Bahrain witnessed. The study followed the British – Bahraini agreements and treaties until the independence of Bahrain in 1971. No doubt, Al Khalifa the rulers of Bahrain were part of the Arab Gulf Countries rulers who made agreements with Britain, that restricted their influences and their authorities, and put them under the British protection until the second half of the twentieth century.

Keywords: British protection, Bahrain, Britain, Arabian Gulf.

* The Ministry of Education, Jordan. Received on 9/1/2018 and Accepted for Publication on 18/4/2019.